# الخبير الاقتصادي "ممدوح الولي" : أرقام مفزعة عن خفايا توسعات السيسي نحو الاقتراض

الأحد 21 أغسطس 2016 09:08 م

استنكر الخبير الاقتصادي ممدوح الولي، نقيب الصحافيين الأسبق، توسعات قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي نحو القروض من الداخل والخارج بصورة وصفها بغير المسبوقة حتى اقترب حجم الدين العام من حجم الناتج المحلي الإجمالي

وفي مقاله مساء اليوم الأحد تحت عنوان «توسع مصري غير مسبوق بالاقتراض المحلي»، والمنشور على موقع «عربي 21»، أشارت الولي إلى أن الخطورة تزداد مع تزايد معدلات نمو هذا الاقتراض بالشهور الأخيرة، سواء للاقتراض الخارجي أو الداخلي

## مقارنة كاشفة

في مقاله عقد الولي مقارنة بين متوسط الاقتراض الشهري في مرحلة ما قبل الانقلاب مع مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013، قالت إنه «خلال الشهور الثلاثين الأولى من عمر نظام ما بعد يوليو 2013، كان المتوسط الشهري لزيادة الدين الخارجي 152 مليون دولار، لكن هذا المتوسط الشهري زاد الى 1 مليار و884 مليون دولار، خلال شهور الربع الأول من العام الحالي أي 12 ضعفا».

وأضاف «أما بالنسبة للدين العام الداخلي فقد كان متوسطه الشهري خلال الشهور الثلاثين الأولى للنظام 28 مليار جنيه، لكن هذا المتوسط الشهري زاد إلى 42.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي أي إنه زاد بحوالي النصف».

وأوضح الولي أنه «في ضوء بيانات البنك المركزي فقد تبين صعود أرصدة الاقتراض الحكومي خلال شهر مايو الماضي – وهي آخر بيانات معلنة – إلى أرقام غير مسبوقة بالمرة، وباستعراض مفردات الدين الداخلي والمكونة من: الاقتراض من خلال سندات الخزانة وأذون الخزانة، والاقتراض المصرفي سواء من البنوك أو من البنك المركزي

## الاقتراض من البنوك

وأشار الولي أنه فيما يخص اقتراض الحكومة من البنوك بخلاف البنك المركزي، فقد بلغ المتوسط الشهرى لتلك القروض خلال الشهور الثلاثة والثلاثين الأولى من عمر النظام 2ر6 مليار جنيه، لكن زيادة تلك القروض بلغت خلال شهر مايو الماضي أكثر من 50 مليار جنيه، أي 19 ضعف للمتوسط الشهور وهو رقم غير مسبوق تاريخيا

أما أذون الخزانة التى تطرحها الحكومة فقد بلغ متوسط زيادتها الشهرية بالشهور الثلاثة والثلاثين 7ر6 مليار جنيه، في حين بلغت الزيادة بشهر مايو الماضي 20ر5 مليار جنيه، وكانت الزيادة بأبريل قد بلغت 17ر5 مليار جنيه بما يشير للتصاعد بأرصدتها

وفي ما يخص الاقتراض من خلال سندات الخزانة فقد بلغ متوسطها الشهري بالشهور الخمسة والثلاثين وحتى مايو الماضي 12ر5 مليار جنيه

## الاقتراض من البنك المركزي

وبحسب الولي فقد امتد الاقتراض الحكومي إلى البنك المركزي ليصل المتوسط الشهرى لصافي مطلوبات المركزي من الحكومة، خلال الشهور الثلاثة والثلاثين الأولى من عمر النظام 10ر4 مليار جنيه، وتحولت الحكومة خلال شهر مايو الماضي لتحويل جانب من ديونها للبنك المركزي، إلى سندات بلغت قيمتها حوالي 32 مليار جنيه

وينتهي الولي من هذه المقارنة إلى أننا بهذه الطريقة نجد أن زيادة الدين الحكومي خلال شهر مايو الماضى وحده، من القروض المصرفية - بخلاف البنك المركزي - وأذون الخزانة وسندات الخزانة قد بلغت 66ر7 مليار جنيه، بمتوسط يومي 2344 مليون جنيه أي بحوالي 98 مليون جنيه كل ساعة

ويلفت الولي إلى أن الخطر في ذلك أن تلك الديون المحلية تزيد من عبء الفوائد بمصروفات الحكومة حتى أصبح لها النصيب النسبي الأكبر، لتشكل حوالي ثلث المصروفات الحكومية، وهو ما يأتي على حساب الاستثمارات الحكومية من مشروعات البينة الأساسية والمدارس والمستشفيات إضافة إلى صعوبة سدادها لمستحقات الموردين لها من السلع والخدمات خاصة نشاط المقاولات، حتى إن بعض الشركات لم تعد تتعامل مع الحكومة، كما أدى ذلك إلى تحجيم فاتورة أجور الموظفين بالحكومة وتقليل دعم الطاقة وزيادة أسعار العديد من الخدمات الحكومية

أعباء سداد الديون

ويضيف الولي أن البنوك باعتبارها المقرض الأول للحكومة، والمشتري الأكبر لأذون وسندات الخزانة فإن هذا يأتي على حساب تمويل الشركات الخاصة التي لا تقبل البنوك على إقرارها لتزايد مخاطرها في ضوء حالة الركود بالأسواق والصعوبات التي تواجها سواء في الإنتاج أو التسويق

وبحسب الولي فإن تلك الديون تتحمل الأجيال القادمة أعباء سدادها، ما يعني استمرار حالة استحواذ أقساط وفوائد الديون على النصيب الأكبر من الإنفاق بالموازنة، لسنوات عديدة قادمة

ويشير الولي إلى أن الحكومة لم تكتف بالتوسع في الاقتراض الخارجي من خلال السعي للاقتراض من البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي وبعض الصناديق الإنمائية العربية والبنوك الأوروبية، والدول الأخرى مثل الصين وكوريا الجنوبية وروسيا وصندوق النقد الدولي مؤخرا، إلى جانب التوسع في الاقتراض الداخلي، ولكنها أيضا اتجهت خلال الشهور الأخيرة نحو التوسع في طبع النقود

ويوضح الولي أنه خلال الثلاثة والثلاثين شهرا الأولى من عمر النظام الحالي، بلغ المتوسط الشهري لزيادة إصدار النقود 2ر7 مليار جنيه، لكن المعدل زاد خلال شهر أبريل الماضي حوالي 11 مليار جنيه، وزاد عن العشر مليارات جنيه فى شهر مايو ، الأمر الذي يزيد من عرض النقود مقابل نقص بالسلع بالأسواق نتيجة التشدد مع المستوردين، ما يؤدي لزيادة الأسعار
وينتهي الولي إلى أن زيادة الأسعار وهي الأسعار المرتفعة أصلا بسبب زيادة سعر صرف الدولار تجاه الجنيه المصري، يزيد تلقائيا من تكلفة الواردات إلى جانب زيادة سعر الفائدة ثلاث مرات مؤخرا وخلال أشهر قليلة، ما زاد من تكلفة التمويل للشركات المقترضة التي تنقل تلك الزيادات إلى السلع المنتجة